سلسلة الوعي الحضاري (14)

إعادة نظر
في الأمن القومي المصري والعربي
في ضوء تحولات الربيع العربي

حلقة نقاش محدودة عقدت بمركز الحضارة للدراسات السياسية- القاهرة

في 27 أبريل 2015

حول كتاب الدكتور حامد ربيع رحمه الله

(نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر

للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط)

إدارة وتقديم:

أ.د.نادية محمود مصطفى

تحرير:

سمية عبد المحسن

دار البشير للثقافة والعلوم

إعادة نظر في الأمن القومي المصري والعربي في ضوء تحولات الربيع العربي

إدارة وتقديم: أ.د.نادية محمود مصطفى

تحرير: سمية عبد المحسن

الطبعة الأولى
2015

رقم الإيداع: 2016 / 2592

ISBN : 978 - 977 - 278 - 537 - 7

دار البشير
للنشر والتوزيع

ت: 01152806533

01012355714

darelbasheer@hotmail.com

darelbasheeralla@gmail.com

دار البشير للثقافة والعلوم

إعادة نظر في الأمن القومي المصري والعربي

في ضوء تحولات الربيع العربي

أسماء المشاركين (مرتبة ألفبائيًّا)

د.إبراهيم البيومي غانم

د.أحمد التهامي

أ.أمجد جبريل

د.حسان عبد الله

د.خالد فهمي

أ.سامح راشد

أ.د.سيف الدين عبد الفتاح

المستشار طارق البشري

أ.فارس الصغير

د.مازن النجار

أ.محمد سيف الدولة

أ.محمد كمال محمد

أ.مدحت ماهر

أ.د.نادية مصطفى

فهرس المحتويات

تقديم

أ.د. نادية محمود مصطفى

إن تجديد الوعي الحضاري وإيقاظه، وخاصة في مرحلة الثورات، وبدرجة أخص حين تواجه هذه الثورات تحديات، يتطلب أمرين:من ناحية أولى- استدعاء الكثير من المفاهيم، الداخلية والخارجية، مثل: الديمقراطية، والعدالة، والتغيير العالمي، والقوة، والانتماء[1] والهوية. كما يتطلب-من ناحية أخرى- تقويم الخبرات والتجارب، وخاصة تلك المتصلة بالحركات السياسية الإسلامية، وتلك المتصلة بخبرات النماذج الفكرية الإسلامية عن الأمة والنهوض والتجديد، أو المتصلة بتاريخ الاستعمار أو بدور قوىً إقليمية في جوارنا الحضاري. ناهيك بالطبع عما يتصل بخبرة الثورة المصرية ذاتها كنموذج حضاري وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية منبعها النظام الدولي والإقليمي المحيط بكافة الثورات العربية.

ولقد تعددت مداخل تحليل الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) وتطور مسارها عبر ما يزيد عن الأربعة أعوام حتى الآن، ما بين المداخل الاجتماعية والاقتصادية والمداخل السياسية، سواء المتصلة بتوازنات القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية أو توازنات القوى المدنية والشعبية والدينية. وبقدر ما كان الداخل حاضرًا بوطأة تحولاته على الثورة وهي تواجه ثورة مضادة، بقدر ما كان الخارج حاضرًا أيضًا بقوة، سواء فيما يتصل بالإطار الإقليمي "غير الصديق" للثورات في عمومها، أو فيما يتصل بالإطار العالمي؛ حيث أضحت مصائر الثورات والثورات المضادة أوراق مناورة في لعبة التوازنات بين القوى الكبرى.

ولعل الأعداد الصادرة من السلسلة حتى الآن تكون قد أسهمت في الاستجابة لبعض هذه المتطلبات. ويظل الاحتياج قائمًا لمزيد من العمل في مجالات أخرى، حفزًا للوعي الحضاري وتجديده.

صدر العدد الأول من سلسلة الوعي الحضاري عن مركز الحضارة تحت العنوان التالي: "الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا"، ولقد كانت الثورة المصرية محفزًا لبداية إصدار هذه السلسلة، ولقد توالت السلسلة لتقدم حتى الآن الموضوعات التالية:

الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا (1)، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (2)، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين.. رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي: من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، أمتي في العالم: مقدمات الحكيم البشري، الثورات العربية في النظام الدولي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005 – 2013)، قرن الرعب الأفريقي: الغزو والمقاومة، قراءات في فكر أعلام الأمة.

ويمثل هذا الكتيب نتاج حلقة نقاشية محدودة عقدت بمركز الحضارة للدراسات السياسية في 27 أبريل 2015، حضرها عدد من المتخصصين والمهتمين بقضية الأمن القومي العربي، تضمنت قراءة متجددة في كتاب أ.د.حامد ربيع–رحمه الله– "نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق

الأوسط"[1]، الصادر في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بهدف الاستفادة من منهجيته فضلا عن بعض مقولاته التفسيرية التي تحمل دلالات قد تسهم في فهم الوضع الراهن للأمن القومي المصري والعربي.

يضم كتاب "نظرية الأمن القومي العربي" شقين رئيسيين: نظرية الأمن القومي العربي، ونظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهما وجهان- متعاكسان- لعملة واحدة في رؤية د.حامد ربيع؛ حيث يرى أننا فقدنا الأمن القومي العربي لأن الأمن القومي الإسرائيلي نجح وتغلب عليه.

ومفهوم الأمن القومي رغم أهميته أصبح يُستخدَم ويوظَّف بركاكة وفجاجة وبلا محتوى أو مضمون في خطابات عديدة؛ فالجميع يشعر بغياب الأمن القومي، في حين أن القيادات العليا في الدول العربية تتباهى بأنها تحمي الأمن القومي العربي.

وفي هذا الإطار، يسعد مركز الحضارة للدراسات السياسية أن يقدم

(1) د.حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، 1984.

في العدد الرابع عشر من السلسلة قراءة متجددة في هذا الكتاب للدكتور حامد ربيع "نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، تقدم الكثير من دلالات التغير والاستمرارية في هذا المجال، خاصة مع تغير الأوضاع في مصر كثيرًا خلال الفترة التالية لصدور الكتاب.

(1)

رؤية د. حامد ربيع للأمن القومي
بين الأمس واليوم

استعراض موجز للكتاب

يحاول هذا الجزء استعراض أهم أفكار كتاب د.حامد ربيع "نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط" في قراءة متجددة لهذا الكتاب المهم[1]، الذي يكتسب مزيدًا من الأهمية في الفترة الراهنة، ومحاولة لاستدعائها لتفسير واقعنا الراهن. فقد كُتِب هذا الكتاب في أواخر عام 1983 ونُشِر عام 1984، أي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، وبدء الحرب الإيرانية-العراقية، وتدمير المفاعل النووي العراقي، وبعد الثورة الإسلامية في إيران، ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية. .

ويكتسب هذا الكتاب أهميته أولًا من الكاتب؛ فالدكتور حامد ربيع كاتب موسوعي، كتب في جميع تخصصات العلوم السياسية (من الفكر السياسي إلى العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى نظم الحكم والرأي العام وغيرها)، والأهم من ذلك أنه صاحب مدرسة وله تلاميذ قامت علاقته بهم على التقدير والمحبة، وتراوحت بين النقد أحيانًا، والشدة أحيانًا، وبعض من تتلمذوا عليه ساروا مسيرته وطوروا مقولاته. وهو

1 قدم الأستاذ محمد كمال محمد- باحث الدكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عرضًا لأهم الأفكار الواردة بالكتاب، خلال الحلقة النقاشية.

عروبي بوضوح، ومن أكثر المتحمسين للقوميين العرب الحاليين، وهو أيضا إسلامي بعمق أكبر من كثير من الحركيين الإسلاميين، سواء على مستوى الحماس الحركي أو على مستوى العمق المرتبط بالروحانيات والعقيدة، وما بينهما من رابط هو العقل.

هذا فضلًا عما يمنحه موضوع «الأمن القومي العربي» من أهمية إضافية للكتاب. فموضوع الأمن القومي العربي موضوع مهم تناولته كتابات أخرى في الفترة نفسها التي صدر خلالها هذا الكتاب، بعضها كان سابقًا عليه واقترب من الموضوع بشكل بسيط أو معمق، وبعضها الآخر كان لاحقًا عليه مثل كتاب الدكتور جمال حمدان الذي تلاقى مع هذا الكتاب في مشتركات كثيرة.

ويتضمن الكتاب عدة أجزاء: الجزء الأول: عن الأمن القومي العربي وصياغة مكوناته الفكرية، ويتكون من أربعة فصول، والجزء الثاني: عن الأمن القومي الإسرائيلي وديناميات التعامل الإقليمية، ويتكون من ثلاثة فصول، بالإضافة إلى تصدير متميز يفسر كثيرًا من القضايا الراهنة، وخاتمة حول بناء استراتيجية قومية لإدارة الصراع العربي- الإسرائيلي، وأربعة ملاحق تتضمن دراسات تطبيقية عن الأمن القومي.

والهدف الأساسي من الكتاب كما يحدده د. ربيع، هو تخطي حالة الاختلال الفكري والإدراكي الذي يمثل أحد عناصر الفشل العربي بكافة مقوماته: استراتيجيًّا واقتصاديًّا (التعاون الاقتصادي) وسياسيًّا (تحقيق

الوحدة). والمنهج الذي يستخدمه هو المزج بين تخصصات عدة (التاريخ والجغرافيا والتحليل السياسي والفكر السياسي والفلسفة السياسية والدراسات السكانية والعسكرية) في محاولة لتخطي هذا الخلل والعوار الاستراتيجي.

ويبدأ د. ربيع الكتاب بتأكيد أن المعضلة الأساسية في التعامل العربي مع الأمن القومي منبعه عدم الإدراك الحقيقي للمفهوم وتطبيقاته المختلفة وارتباطه بخصائص المنطقة. ويحذر- في هذا الإطار- من توسيع المفهوم بدرجة مبالغ فيها، فإذا تضمن المفهوم «كل شيء» فإنه يعني «لا شيء»، وذلك من قبيل الحديث- مثلا- عن الأمن الغذائي باعتباره من الأمن القومي. كما يشير أيضًا إلى منحى آخر في توسيع المفهوم بـ«تمييعه» من قِبل الطرف الأقوى بما يخدم مصالحه، ولا يضيف- في الوقت ذاته- قدرة تفسيرية للمفهوم، مثال ذلك اعتبار إسرائيل- حينئذ- أن بقاء السادات رئيسًا لمصر يحفظ الأمن القومي.

لذا يميز الكاتب بين ثلاثة مفاهيم ذات اتصال: الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي، فالأمن القومي في رأي د. ربيع ذو بعد استراتيجي تتفاعل فيه وتتعانق الحدود الجغرافية وعلاقات الجوار والمقومات الديموجرافية السكانية والاستقرار السياسي الداخلي، لتحقيق الطمأنينة والأمن والمحافظة على مصالح ومقدرات الدولة. أما الأمن الإقليمي فهو ترتيبات بين دول تنتمي لذات الإقليم الجغرافي لحماية

مصالحها ومنع أي تدخل خارجي، والأمن الجماعي هو ترتيب أوسع قد يضم دولًا من خارج الإقليم بهدف الدفاع المشترك واعتبار أي اعتداء على أي من هذه الدول اعتداءً عليها جميعًا.

ويضع د. حامد عددًا من المحددات والمبادئ للأمن القومي العربي والمصري:

أولها: أن الدفاع عن الأمن المصري يبدأ من الشام، فيقول: «إن طبيعة سيناء تفرض على مصر أن الدفاع عن حدودها الشرقية يجب أن يتمركز في الشام، في أقصى الشمال خط الدفاع الأول، وفي قلب فلسطين خط الدفاع الثاني، ومن ثم يجب على القيادة المصرية أن تتجنب أي معركة في سيناء». ومن المقولات الذهبية له في هذا الشأن: «إن المعركة في سيناء لا يجب أن تكون معركة دفاعية، لابد أن تكون المعركة هجومية بحيث يتم نقل القتال بسرعة خارج نطاق الأراضي المصرية».

المحدد الثاني: هو أن علاقات مصر بدول منابع النيل يجب أن يكون أساسها التعاون والتنسيق الدائم بغض النظر عن طبيعة وخصائص النظام الداخلي لكل من مصر وهذه الدول.

المحدد الثالث: هو أن سياسة مصر يجب أن يسيطر عليها متغيرات «الانتشار الإقليمي» في منطقة الشرق الأوسط والمساندة الحركية من دول الجوار (الإشعاع الإقليمي)، فيجب أن يكون هناك نفوذ وتأثير لمصر في المنطقة المحيطة بها حتى تضمن الدعم من الدول المحيطة، خاصة الدول العربية.

وتحدث د. ربيع عن العوامل الثابتة في مفهوم الأمن القومي والتقاليد المصرية. واستخدم- في هذا الإطار- فكرة «النماذج التاريخية» في دراسة الأمن القومي، وذكر ثلاثة نماذج استدل بها على أن حفظ أمن مصر والدفاع عنه يبدأ من الشام، وهي: النموذج الفرعوني الذي شهد حالات للدفاع عن مصر من خلال الخروج إلى الشام، والنموذج الإسلامي ومنه ما قام به صلاح الدين الأيوبي من وحدة مصر والشام لطرد الصليبيين، ونموذج محمد علي الذي أدرك- رغم أن طموحاته كانت شخصية- أن تأمين مصر ينبع من أن يكون لمصر نفوذ في الشام وصل للمطالبة بحق مصر في الدفاع عن الأماكن المقدسة.

كما أشار إلى أهمية مصر للأمن القومي العربي في بداية فترة العصر الإسلامي، وفهم عمرو بن العاص لأهمية مصر بالنسبة للإمبراطورية الإسلامية في بدايتها (كما أسماها) ومشورته لعمر بن الخطاب عندما رأى منه تراجعًا عن فتح مصر. وليس من الشوفينية أن يعتبر د. حامد ربيع مصر قلب العالم العربي، وأنه لا أمن عربي بدون مصر ذات الوظيفة الحضارية، بما تفترضه هذه الوظيفة الحضارية من قوة عسكرية، ومعها قوة اقتصادية وثقافية، تحميها. ولكنه- من ناحية أخرى- يرى أيضًا أن مصر دون العالم العربي مكشوفة.

كما استعرض بعض الحقائق الجغرافية المؤثرة في تحديد الأمن القومي العربي، منها: أن مصر هي قلب العالم القديم ونقطة التقاء القارات الثلاث فيه، فكما أن مصر دولة مَعبَر هي أيضًا دولة التقاء، ولذلك ظلت دائما في خطر؛ لأن الأهمية تخلق الاهتمام، فأهمية موقع مصر الجغرافي دفعت العالم للاهتمام بها قديما وحديثا. ويؤكد د. ربيع- في هذا الإطار- بعدًا استراتيجيًّا مهما، وهو ضرورة أن يكون لمصر أسطول بحري قوي حتى تحافظ على أمنها لما تتمتع به من شواطئ كبيرة (على البحرين المتوسط والأحمر).

وفي مقابل تلك الصعوبات، هناك مزايا تتمتع بها مصر، من أهمها: الموقع الاستراتيجي، والقدرات البشرية الهائلة، والتطور التكنولوجي (حينئذ)، ويرى د. حامد ربيع أن القيادات المصرية- حتى عهد عبد الناصر- أخفقت في تقدير هذه المقومات، بل واتخذت بعض الإجراءات التي حدت من الأمن القومي العربي، من ذلك ما فرضه جمال عبد الناصر من عزلة ثقافية واقتصادية على مصر ومنعها من الانتشار في المنطقة العربية، ومنها أيضا توقيع السادت اتفاقية كامب ديفيد، كما أن حكومة الوفد في الفترة الملكية لم تولِ اهتمامًا كافيًا لمد يد العوْن للدول العربية إلا في مناسبات قليلة.

وفيما يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، وهو الوجه الآخر– العكسي– للعملة، يؤكد د. ربيع أن ما فشلت في تحقيقه القيادات السياسية والفكرية العربية هو ما نجحت فيه القيادات السياسية والفكرية الإسرائيلية على اختلاف توجهاتها، فقد كانت هناك أساسيات حاكمة وأدوات متنوعة استخدمتها إسرائيل لحماية أمنها القومي، وتحولت من دويلة صغيرة، سكانها من أجناس مختلفة ولغات متعددة، إلى كيان مهيمن على منطقة الشرق الأوسط، من تلك الأدوات: شدّ الأطراف، وتوزيع الأدوار. وسياسة «شد الأطراف» تعني تكوين جيوب حول الكيان المستهدف لعزله وإضعافه والتركيز على نقاط ضعفه وتعميقها لمحاصرته ومنعه من القيام بواجباته، ومثال ذلك: ما قامت به إسرائيل من بسط نفوذها في أفريقيا وتهديد منابع النيل، أو استخدام الأقليات في إضعاف كيانات أو دول معينة.

ويتحدث د. ربيع عن أربع دول أساسية في حفظ الأمن القومي العربي هي: مصر وسوريا والعراق والسعودية، وهي دول تعاني مشكلات داخلية ووفرة اقتصادية غير مستغلَّة في بعضها مقابل عوَز اقتصادي في البعض الآخر، الأمر االذي يُجرِّئ دول الجوار عليها. كما أشار في حديثه عن الأمن القومي العربي والمصري إلى تأثير ودور إيران، وبدرجة أقل تركيا، وقد تنبأ في هذا الإطار بامتداد النفوذ الإيراني من العراق حتى البحر المتوسط. ومن الجدير بالذكر أنه كان من أوائل من هاجموا مفهوم «الشرق الأوسط».

ومن المهم مراعاة بعض الملاحظات عند قراءة هذا الكتاب في اللحظة الراهنة؛ حتى لا نُسقِط التحليلات والمواقف الواردة في الكتاب على واقعنا الحالي إسقاطًا أصم، ويتم استخدامها سلاحا للتناوش بين الفرقاء، بما لا يمنع– في الوقت نفسه– الاستفادةَ من المفاهيم ومنهج التفكير المستخدم في الكتاب للنظر في واقعنا الحالي..

فعلى سبيل المثال، تحدث ربيع عن مفهوم «شد الأطراف وتوزيع الأدوار»، وهي عملية مارستها الثورة المضادة في الدول العربية (وهي نظم ودول كبرى وليست أفرادا أو منظمات) مع الثورات العربية، فقد عمقت نقاط الضعف في الثورات العربية، واستفادت من وجود خلافات سياسية وفكرية وأيديولوجية كان يمكن التغاضي عنها باعتبارها خلافات ثانوية، كما استفادت من وجود الأقليات، وافتعلت بؤرًا صراعية ثانوية انجر إليها المشاركون في الثورة.

من المهم أيضًا عند قراءة هذا الكتاب الانتباه إلى أن بعض أفكار الكتاب تستخدم الآن في بعض الصحف السيارة استخدامًا معيبًا، بل إن بعض الخبراء يستخدمون بعض مقولات الكتاب في تبرير أفعال الحاكم..

وختامًا لهذه الجزئية من عرض الكتاب، فإن أهم ما يمكن استخلاصه من الكتاب، أن المشكلة مازالت كما هي، وأن القيادات السياسية والفكرية العربية مازالت لا تفهم، ولا تريد أن تفهم حقائق الأمن القومي، وأن ذلك أحد أسباب فشل الواقع العربي.

لذا؛ فإن قراءة هذا الكتاب الجامع لابد أن تؤسس لأرضية جامعة؛ وإن اختلفت رؤانا وتصوراتنا المسبقة عن إدراكنا لما فيه..

وفي هذا الإطار طرح د.خالد فهمي تساؤلًا حول الدافع لقراءة كتاب أُنجِز مما يقرب من ثلاثة عقود، وهو سؤال مهم في دراسات/ علم اجتماع المعرفة يُطرح عندما نستعيد ونستحضر «كتابًا قديمًا» حول «الخطاب االمتبقي»، فماذا تبقى من خطاب حامد ربيع في نظرية الأمن القومي العربي؟ ولماذا تم طرح هذا الكتاب في هذه المرحلة؟

وذكر أن هناك مفهوم ما يسمى «الهوية الواقية»، تشبِّك مفردات هذا المنجز للدكتور حامد ربيع، ويقصد بالهوية الواقية مجموعة عناصر داخلية، أولها مقاربة د. ربيع للواقع، المخالفة للمقاربات الأخرى في نظر التراث العربي، فهناك مقاربات تراثية مهنية ضيقة مثل التي قام بها عبد السلام هارون أو غيره ممن اهتموا بتحقيق النصوص التراثية؛ حيث كان انشغالهم الأساسي بالمخطوطات والأوراق التي وصلتنا من هذا التراث. بينما ذكر ربيع في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن أبي الربيع أن التراث منظومة كاملة لابد أن تُستدعى عند تحقيقه والتعامل معه، حتى إنه تحدث عن البناء الإداري والمؤسسي، وكأنه يرى أنه لا يمكن إتمام العملية الإصلاحية الداخلية إلا باستدعاء حالة القوة والحضور الحضاري في صورة النظام الإداري وتجاور الطبقات في المجتمع وقيامها بواجباتها عند فساد الرأس الحاكم. فأول عناصر «الهوية الواقية» هو تأسيس مفهوم جديد لمقاربة التراث.

من ناحية أخرى، هناك خطاب مستبطن وبنية عميقة في كتابات حامد ربيع لم يكن يصدِّرها بشكل مباشر حتى لا يساء فهمه، منها فكرة المصدريْن الرئيسيين للأمن القومي العربي، فيها استبطان- على سبيل المثال- لمدونة أحاديث الأكناف المتعلقة ببيت المقدس التي تصنع دوائر الاتساع و»سور الإسلام العظيم«.

ومن ناحية ثالثة كانت المقارنة في إطار نظرية الأمن القومي بين نوعين من الجهاد الإسلامي، وهذا يتعلق بما طرح في عرض الكتاب عن عزلة مصر الثقافية. فحركة الجهاد النبوي اقترنت بمفهوم شديد الخصوبة، وهو مصطلح «الإقراء»، وهو الجهاد المرتبط بحالة من حالات تثقيف المجتمع المفتوح والتطوير المهني الحضاري، فبعد انتهاء الفتح كان الجنود يرحلون ويبقى ما يسمى بـ«الصحابة المقرئين» الذين كانوا يقومون على تعليم أهل المجتمع اللغة ويدعمون الحِرف القائمة، وذلك عكس فتوحات أخرى مثل الفتوحات العثمانية، التي لم تكن فتوحات إقرائية. ونتيجة ذلك أن الفتوحات الإقرائية استمرت أراضيها في الإسلام إلى الآن، بينما استُرِدت أراضي الفتوحات غير الإقرائية (مثل البلقان- صربيا- البوسنة والهرسك..).

ومن ثم يأتي مفهوم القراءة بمعنى إعادة البناء، فالقراءة قد تضيف الكثير إلى المتن وتأخذ نفس درجته..

كما أثارت مناقشة الكتاب مسألة إحياء فكر الرواد من الإحيائيين والمجددين؛ لأن ما طرح في العالم الإسلامي خلال القرنين الماضيين من أفكار في مجال الإصلاح المعرفي بحاجة إلى إشعاع تنويري وثقافي ومدرسة لنقل هذه الأفكار ضمن الدورة الثقافية للأمة، بما يسهم في تكوين عقل جمعي يتداول تلك الأفكار.

(2)

نحو نظرية للأمن القومي العربي

أ) حول مفهوم "الأمن القومي العربي":

بين الإدراك والفقد والنقد(*)

أكد المستشار طارق البشري أننا بحاجة إلى تحرير مفهوم «الأمن القومي»؛ فهو يعني «أمن الإنسان»، وهو المجال الخارج عن الذات والذي تتأثر الذات به سلبًا أو إيجابًا. فالأمن القومي لا يقال عن الذات، وإنما عما هو خارج الذات، فهو الإطار والدائرة المحيطة بالذات وليس الذات نفسها. فلا يمكن القول إن الحفاظ على رأسي- على سبيل المثال- يندرج في إطار الأمن القومي. ومن ثم فالأمن القومي هو الأمن الخارج عن إطار الذات وليس أمن الذات نفسها.

وهنا تثور تساؤلات وانتقادات ومخاوف:

هل مازالت مقولة الدكتور حامد ربيع «إن مفهوم الأمن القومي العربي حقيقة قائمة، وهو ليس موضع شك أو تساؤل»[2] هل مازالت تصدق حتى اليوم؟ فمفهوم الأمن القومي أصبح الآن موضعًا للشك والتساؤل، والدكتور هيثم الكيلاني له دراسة بعنوان «التسوية السلمية للصراع العربي-

---

(*) من واقع اتجاهات النقاش.

2 ص 344.

الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي»[1]، وورد فيها أن الأمن العربي تعرض لمجموعة متتالية من الأحداث، أثرت فيه تأثيرًا جذريًّا، وأخرجته من حيز العمل العربي المشترك، وطوت مفاهيمه ومبادئه وأجهزته، أول تلك الأحداث اتفاقيات كامب ديفيد 1978 ومؤتمر مدريد 1991. أما ثانيها فهو العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 1982 واحتلال بيروت، ثاني عاصمة عربية تحتل بعد القدس. أما الحدث الثالث فكان الغزو العراقي للكويت عام 1990، وهو أخطر ما تعرض له الأمن العربي من أزمات، إذ انهار ما بقي من بنية الأمن القومي. ولم يقتصر الانهيار على الجانب العسكري، بل امتد إلى مختلف الجوانب الأخرى للأمن، ومنها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والسؤال المطروح الآن في عام 2015: ماذا لو أضفنا أحداثًا أخرى وقعت في العقدْين الماضيين في العالم العربي؟ ماذا سيتبقى من مفهوم الأمن القومي العربي؟ وهل ثمة اتفاق عربي على مصادر تهديد هذا الأمن؟ وما معنى الحديث عن تشكيل قوة عربية مشتركة في غياب عدو معروف ومعرَّف للعرب أصلا؟

وهل يُتصوَر أن يُترك طرف عربي يخوض صراعًا مسلحًا ضد الكيان الإسرائيلي دون أدنى مساندة رسمية عربية ولو على الصعيدين الإعلامي والسياسي؟ وماذا فعلت النظم العربية في القضية المركزية لهذا النظام

1 – نشرها عام 1996 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

العربي المهلهل؟ أتراهم حركوا ساكنًا أثناء تعرض أهل غزة لثلاثة حروب صهيونية متتالية من 2008 وحتى عام 2014؟ وأليست أغلب هذه النظم باتت تدين المقاومة الفلسطينية بلسان عربي مبين؟ بل وتحمِّلها مسئولية استدراج الاعتداءات الصهيونية عليها؟

فهل بعد هذا كله يمكن الحديث عن «أمن قومي عربي»؟ أم إنه مفهوم نظري طوباوي ليس له مصداقية على أرض الواقع، وكلما زادت حالات الاحتلال الأجنبي والاختراق الخارجي في العالم العربي، يمكن أن يزيد التشكيك في هذا المفهوم.

كما أن د. ربيع قال في هذا الكتاب إنه «منذ القرن السادس عشر الميلادي، فإن الإرادة الأوروبية هي وحدها التي تتحكم في مصير الأمة العربية. الجسد العربي مسرح تمرح داخله أوروبا الجديدة بلا حياء»[1]. فإذا كانت المنطقة العربية تفتقد الإرادة السياسية أو التماسك السياسي منذ خمسة قرون بحسب توصيف الكاتب، فهل يصح اعتبار أن ذلك الوضع هو انتقالي أم أنه دائم؟ وإذا كان هذا الوضع العربي المتردي له من الديمومة ما مساحته خمسة قرون كاملة، فكيف يمكن الحديث عن «نظرية الأمن القومي العربي»؟ أم إن المؤلف كان يصف في الواقع «نظرية فشل الأمن القومي العربي»؟

1 – ص 7.

وفي هذا المقام أوضح د. سيف الدين عبد الفتاح أن د. حامد ربيع ذكر تلك المقولة في مقام الإدراك؛ حيث كان يعني أن إدراك الأمن القومي العربي وفهمه على حقيقته أمر لازم لا شك فيه لمن يفهم ويدرك.

وفيما يتعلق بالحذر من توسيع مفهوم الأمن القومي، فلابد من التمييز بين شمولية المفهوم وبين تفاصيل وتجزئة المفهوم التي قد تؤدي إلى التعامل مع بعد معين من أبعاد الأمن مثل الأمن الغذائي على حساب الأبعاد الأخرى. فلا يمكن اختزال مفهوم الأمن القومي في حين أنه مفهوم شامل ومتكامل ومعقد ومتداخل.

كما أن الانطلاق من المنظور الجغرافي في تعريف الأمن وتحديد مقوماته يفرض استتباعات وأعباء لتوفير هذا الأمن. ويظهر هنا التناقض بين المنطلق الجغرافي والمنطلق "الهوياتي" أو الحضاري في التعامل مع المنطقة العربية وتحديد أمنها، هل يتم ذلك من منطلق جغرافي أم من منطلق العروبة التي تمثل القاسم المشترك بين دول وشعوب هذه المنطقة، مع اتساع المفهوم باستمرار لشمول دول أخرى مثل إيران أو غيرها؟

فإذا أردنا تحرير مفهوم الأمن القومي العربي نجد أن هناك عوامل عدة مفرِّقة أكثر منها مجمعة، وينعكس ذلك في التهديدات، فالمغرب- على سبيل المثال- لا ترى في إسرائيل تهديدًا بقدر مصر أو فلسطين أو لبنان، ودول الخليج لا ترى فيها تهديدًا بقدر ما تراه إيران...إلخ. وهذا يطرح تساؤلا حول التهديدات العابرة للحدود والعابرة للنطاق الجغرافي والعابرة للهويات القطرية الضيقة.

ب) أزمات في مقومات الأمن القومي العربي

الهوية– الدولة القومية– ما بين الداخل والخارج(*)

بيَّن الحكيم البِشري أن النظرة التاريخية للأمن القومي العربي تثبِت أنه ما من دولة بدأت في هذه المنطقة إلا واكتملت واكتمل أمنها خارجها، فالحديث عن الأمن القومي لمصر– على سبيل المثال– يعني الاعتراف بخطر التجزئة وكونها التهديد الأكبر، فالدول والمنطقة المحيطة بمصر مثل الشام لا تعد محيطًا خارجيًّا لمصر بل جزءا من أمنها، فإذا احتُلت الشام يعني ذلك احتلال مصر. ومن ثم يمكننا القول إن مصر الآن محتلة من خارجها، من إسرائيل، ومن جهة السودان (احتلال الإرادة المصرية)، فالإرادة المصرية لا تكتمل إلا من خارجها.

وقد أحدثت التجزئة التي حدثت مع سايكس بيكو تضاربًا بين سياسات الأمن القومي للدول مع اعتراف كل منها بهذا التقسيم. وقد أدرك عبد الناصر ذلك فتحدث في «فلسفة الثورة» عن ثلاث دوائر: إسلامية– إفريقية– عربية، وفي حين تمكن من التفاعل مع الدائرتين العربية والإفريقية، لم يتمكن من التفاعل مع الدائرة الإسلامية، بسبب التضارب

(*) من واقع اتجاهات النقاش.

في الأمن القومي لدول المنطقة الناتج عن تجزئة وتفرُّق الدول الإسلامية في المنطقة، فكل من إيران وتركيا كان لهما تعارض مع مصالح الأمن القومي لروسيا، بينما كانت مشكلة مصر مع الغرب وإسرائيل.

ولا تكتمل ذات هذه المنطقة دون الشام والحجاز، وهو ما يثبته التاريخ، فما حدث تكاملٌ وما استقلت المنطقة دون ذلك. فالتاريخ يثبت أن مصر والشام والحجاز خط دفاع لا ينهزم، ويتحول إلى خط هجوم في مواجهة الغرب مع انضمام استانبول (سور الإسلام العظيم).

وقد أكد ربيع هذا المعنى في مقدمة كتابه بقوله إن من أهم خصائص التقاليد السياسية العربية التي أدت إلى نجاحها في القرون الأولى خاصية التماسك، بمعنى أن الأجزاء لها كلٌّ يدافع عن أمنها القومي، وإذا ضُرِب هذا الكل وبقيت أجزاء فلا أمن قومي لها. ولكن الواقع شهد خلاف ذلك، ففي نهاية السبعينيات قامت ثورة تحريرية في إيران، وتزامن معها وجود نهضة في العراق وثروة في الخليج، وإذا انضم ثلاثتهم معا- حينئذ- لتشكلت قوة دولية. ولكن ما حدث أن الثورة ضربت النهضة، والنهضة ضربت الثروة، فغرقوا جميعا في مياه الخليج، فبدلًا من تكامل هذه القوى تضاربت.

وفي عام 1969، كان هناك سعي لتحقيق وحدة بين مصر وليبيا والسودان (الكفاءة المصرية، الأرض والثروة الطبيعية السودانية، والتمويل الليبي)، ولكن ما لبث أن اصطدمت الدول الثلاث ببعضها البعض. فنحن لسنا في مجال تهديد الأمن القومي فحسب، بل إننا في مجال تجزئة الجسم

الحي إلى ما تتضارب به أجزاؤه، مثلما يفعل سرطان الدم من هجوم كرات الدم الحمراء على الكرات البيضاء بدلاً من حمايتها. فنحن لم نعُد في حاجة إلى المحافظة على الأمن القومي فقط، بل تعدينا هذه الحالة إلى الحاجة إلى المحافظة على الذات.

فالدولة تُعرَّف في القانون الدولي بأنها شعب على أرض تحكمه حكومة، فالأصل إذًا هو الشعب تليه الحدود، وتأتي الحكومة نتيجة لهذا الشعب، فهناك عنصر أساسي وعنصر ناتج عنه. ولكن التجزئة التي تمت في بلادنا بدلت الصورة، ففي اتفاقية سايكس- بيكو قسَّم الغرب المنطقة ووضعوا حدودها وفق مصالحهم، ووفق مدى احتياج كل من القوى الغربية المستعمِرة ومدى قوة كل منها في مواجهة القوى الأخرى. وحدث الأمر بالمثل في أفريقيا في مؤتمر برلين 1885-1884؛ حيث لم يهتم الغرب بالقبائل أو اللغات أو التكوينات الشعبية، فأنشئت الحدود، ثم تكونت الحكومة، ثم حددت الحكومة شعبها بقانون جنسية. فقد كان أول قانون جنسية في مصر- على سبيل المثال- في بداية القرن العشرين، وحدد مصري الجنسية (أصحاب الجنسية الأوائل) بأنه من كان يحمل الجنسية العثمانية وبقي في مصر منذ عام 1840 حتى اليوم، فالجنسية المصرية اكتُسِبت من مؤتمر لندن وليس تحديدًا ذاتيًّا. أي إن الدولة المصرية تكونت أولاً ثم كونت جنسية شعبها وفق الأساس القُطري الذي تأسست عليه، وأصبحت تدافع عن نفسها قُطريًا، وهو ما تكشفت عنه تجربة انفصال

وحدة مصر وسوريا 1961 حيث كانت الدولة ضد الوحدة، فسوريا لم تنفصل عن مصر عام 1961 إلا لوجود تناقض بين الدولتين وليس بين الشعبين.

الهوية والأمن القومي العربي (القُطرية والعروبة والإسلام)

يرتبط الأمن القومي بهوية المنطقة التي تأسست عليها، فعروبة مصر- على سبيل المثال- اقترنت كما ذكر المستشار البشري بوجود هجرات من العرب العاربة (من سكان اليمن) إليها قبل الفتح الإسلامي؛ حيث انتقلوا إلى إثيوبيا ثم إلى السودان ومنها إلى مصر، وذلك بخلاف إيران التي أسلمت ولم تُعرَّب. وقد جاءت القبائل العربية إلى مصر من ثلاثة طرق: من اليمن قبل الإسلام، جاءت إلى السودان ثم انتقلت إلينا. ومن طريق العريش جاء العرب المستعرِبة من أهل الحجاز. وتمثل الطريق الثالث في قبائل هاجرت إلى المغرب ومنها إلى مصر (مثل بني هلال)، فمصر عُرِّبت بهجرات القبائل.

وفي هذا الإطار ذكر أ. محمد سيف الدولة أن كتاب د. حامد ربيع يركز على الأمن القومي المصري وليس العربي، وأن نظرية الأمن القومي المصري سقطت منذ عهد الإسكندر الأكبر، فمنذ دخل الإسكندر مصر وحتى فتحها عمرو بن العاص ظلت مصر حوالي 960 عامًا محتلة من البطالمة ثم الرومان ثم البيزنطيين، وقد ثبت أن دول المنطقة الأخرى سواء في المشرق أو المغرب غير قادرة على حماية نفسها منفردة. ومع الفتح

العربي الإسلامي للمنطقة بدأ تبلوُر نظرية جديدة حول «الأمن القومي العربي» وليس الإسلامي، فالفتح العربي الإسلامي عندما دخل مصر عرَّبها، بينما عندما دخل الإسلام إيران خرج منها العرب، مما يعني أن القومية الإيرانية تشكلت واستقرت قبل ظهور الإسلام، وبالمثل القومية التركية. أما الأمة العربية فقد تشكلت ووُلِدت منذ 1400عاما، وبدأ ظهور ضرورة وجود أمن قومي عربي، وقد اختُبِر ذلك مع الحملة الاستعمارية الثانية([1]*)، التي نجحت نتيجة التجزئة والانقسام الذي كانت تشهده المنطقة.

وأشار إلى أن هناك خلافًا في المعنى حول وصف «العربي»، ومن ثم خلافًا في تحديد الهوية بين المفكرين والنخب: مصري أم عربي أم إسلامي، وهو ما ظهر عندما قامت الثورات العربية حيث دَبَّ خلاف فكري حول مسألة الهوية.

وافتراض أن الأمن القومي العربي هو مجموع الأمن القومي لكل دولة منفردة غير صحيح، فالأمن القومي القُطري يتناقض مع الأمن القومي العربي، فعلى سبيل المثال في عام 1948 قرر العرب أن يكون تحرير فلسطين استراتيجية (قومية) رئيسية، ولكن مع احتلال مصر وسوريا بعد ذلك تم التنازل عن ذلك الهدف العروبي لصالح هدف قطري هو «إزالة آثار

(*) أشار سيف الدولة أننا تعرضنا لثلاث حملات استعمارية: الأولى مع الإسكندر الأكبر، والثانية الحملات الصليبية، والثالثة بدأت مع نابليون ولم تنتهِ حتى الآن.

العدوان»، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، في حين أن روسيا عندما تعرضت لنفس التجربة مع الألمان وضاعت أراضيها الغربية استمرت في المعركة ولم تفرق بين أراضٍ شرقية وأخرى غربية. فالقبول بالصلح والمهادنة مع إسرائيل رغم كونها عدوًّا استراتيجيًّا- أمر قد يكون مقبولًا من منظور الأمن القومي المصري ولكنه غير مقبول من منظور الأمن القومي العربي.

فالإشكالية الكبرى في المنطقة العربية هي عدم الاتفاق على الهوية؛ حيث فشل العرب في تكوين تنظيمات وحدوية تؤسس للوحدة العربية على المستوى الشعبي، واستمر التفكير بمنطق الأمن القطري أيضًا على المستوى الرسمي حتى بعد الثورات العربية. فالأدوات الإقليمية المسماة بالدولة القطرية نجحت بشدة في تجريد الوعي العربي من التفكير عروبيًّا أو إسلاميًّا وإدراك المصلحة العربية.

فالدولة القُطرية عدو لفكرة الأمة، بصرف النظر عن من يحكمها، وهذا يطرح إشكالية مهمة تتعلق بمسألة الهوية؛ حيث يفترض أصحاب كل انتماء سياسي- خاصة أصحاب الانتماء الإسلامي- أنه طالما أن من يحكم قطرًا آخر ينتمي لنفس التيار فإنه لابد أن يكون منحازًا لهم.

فتعبير الهوية تعبير ملتبس لدينا، بينما هو غير مختَلَف عليه في كثير من دول العالم التي يُعرِّف مواطنوها أنفسهم بهوية (الدولة) القومية التي ينتمون إليها، بينما تتعدد لدينا الإجابات. فسؤال الهوية يستلزم الإجابة عنه قبل الحديث عن قضية الأمن القومي، ويطرح بدوره تساؤلًا حول سنن

تشكُّل الأمم والقوميات، فالقومية تتشكل لأنها عجزت عن الحياة دون ذلك. ويعكس ذلك إشكالية منهجية في تعريف وتحديد مفهوم الأمة، فإذا كانت الأمة هي شعب مستقر على أرض فترة تاريخية طويلة فاختص بها وملكها ملكية مشتركة دون غيره من الشعوب وأنتج عليها حضارة مستقلة، إذًا فالقومية ليست لها علاقة بالقدسيات أو مستوى التدين. يكشف ذلك عن وجود قصور في نظرية «فقه الأوطان»، ومن ثم أزمة في الحديث عن الأمن القومي طالما لم يتفق الشعب حول هويته.

من ناحية أخرى، هناك اشتباك مَرَضي بين العروبة والإسلام، رغم أنه لم يكن من الممكن وجود أمة عربية دون فتح عربي إسلامي، فالإسلام هو الذي يشكل هويتنا العربية، حتى لغير المسلمين.

وأشار د. مازن النجار إلى أن بعض المفكرين القوميين نقلوا النموذج الألماني والإيطالي، فطرحوا مسألة الأمن القومي من مدخل (الدولة القلب أو القاعدة)، وهي رؤية مفتعلة ولا تتماشى مع الامتداد التاريخي العربي الذي تتمثل أولوياته الأولى في القرنين الأخيرين في التخلص من الاستعمار ومكافحته، ومن ثم فهذه هي القضية المركزية للأمن القومي العربي، والتي تتماشى مع قضايا التحرر الوطني الحالية.

كما أن الدول العربية الحديثة دول هشة تمثل ما تبقى من الإدارات الاستعمارية، فكيف لها أن تحمل عبء الأمن القومي العربي؟! بالإضافة إلى ضعف القومية العربية، لأنها حالة ثقافية أكثر منها حالة قومية حديثة،

نشأت باعتبارها حركة دينية إصلاحية. فالقومية العربية ليست مرتبطة بأرض، وهذا ما يفسره أبو القاسم حاج حمد فيقول إن القرآن الكريم عندما يتحدث عن العرب يقول ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (**سورة الرحمن: الآية ٩**)، فالعرب لا يحملون مشروعًا يرتبط بأرضهم الأصلية وإنما يحملون الإيمان والتوحيد باعتبارهما مهمة ربانية. فطبيعة القومية العربية طبيعة ناعمة soft، لأنها بالأساس ثقافة وليست سردية قومية بالطريقة التقليدية.

والأجندة القومية العربية تقع تحت سيطرة النخبة الأمنية والجيوش والدولة الكوربراتية[1]، وخاصة الجيوش التي يقوم دورها بالأساس على قمع الداخل والتحالف مع الخارج ولا تمتلك أجندة وطنية. وهذه الدول والأنظمة هشة ولا تمتلك التفويض الشعبي الذي يسمح لها بخوض معارك وتحقيق إنجازات ضخمة. وغياب الدعوة العالمية للإسلام أفقدنا قوة هائلة كان من الممكن أن تشكل لنا خطًّا أول في الدفاع.

فهل الحديث عن الأمن القومي العربي يتعلق بالدول العربية التي تشكلت بعد انتهاء مرحلة الاستعمار؟ وهل شكل هذا الاستعمار نظمًا تمثل تحديًا له أم

---

1 – مصطلح الدولة الكوربراتية يعني الدولة المسيطرة والمهيمنة على كافة المؤسسات والأنشطة الرسمية وغير الرسمية من منظمات المجتمع المدني وغيرها.

ترسخ وضعًا يدعم استمرارية الأوضاع التي كانت قائمة أثناء الاستعمار؟ فنحن بحاجة إلى إحياء الحديث حول طبيعة الدولة العربية وطبيعة النخب العربية التي أصابها العوار وأصبحت ترسخ أوضاعًا تهدد الأمن القومي العربي.

وإن كان لقضية الأمن بعد إسلامي يوحد الأمة، فإن التاريخ يثبت أن البعد الاستراتيجي الحقيقي يكمن في التركيز على الأمة العربية لكونها أكثر تقاربا وقابلية لتحقيق مفهوم الأمن القومي في كيان عربي رغم أن ما يحرك الوحدة البشرية هو الدعوة الدينية.

وقد طرح د. حامد ربيع ضمن هذا الكتاب مقولة ذهبية تتعلق بالإسلام المكافِح والمحرِّر، وأن الإسلام هو المنظِّم لحركة الواقع، والمحور لأبعاد الوظيفة الحضارية، والجوهر الذي لابد أن تنطلق منه العروبة والقومية، ومنطلق منظومة القيم التي يجب أن تسود تطوراتنا السياسية.

وأشارت د. نادية مصطفى إلى وجود تداخل لدى د. حامد ربيع بين العربي والإسلامي، فنجده يتحدث عن القيم الإسلامية وعن الأمة العربية والدولة الإسلامية وعن التقاليد العربية السياسية.. فهو يتحدث عن القيادة العربية للأمة الإسلامية وليس عن القومية العربية التي يتحدث عنها القوميون، فالتاريخ الإسلامي به أطوار: القيادة العربية، ثم القيادة العثمانية، ثم المشاركة الفارسية مع المملوكية مع العثمانية... فهو يتحدث عن التقاليد السياسية العربية في قيادة الأمة الإسلامية في السياسة الخارجية وإدارة التفاعل الدولي بين أمة العرب والمسلمين وبين العالم.

وفي حديثه عن عوامل النجاح يتحدث عما هو أوسع من القلب العربي، بينما في حديثه عن عوامل الفشل يقصد الأمة العربية التي نشأت فيها الرسالة وقادت الأمة الإسلامية في بدايتها وأنجزت جزءًا من الحضارة الإسلامية، وبالتالي فاستدعاؤه لتركيا وإيران استدعاء طبيعي وغير مفتعل.

ومن ناحية أخرى، يتحدث ربيع عن الأمن القومي ليس باعتباره أمن الذات وإنما الأمن في مواجهة التهديد الخارجي للأمة (قلبًا وأطرافًا). وقد ذكر د. حامد ربيع أن الأمة تعرضت لهجمات خارجية في بدايتها، ولكنها استطاعت التصدي لتلك الهجمات؛ لأن السلام العالمي كان إسلاميًّا. فدائما ما نتعرض لهجمات، ولكن من قبل كانت لدينا القدرة على استيعاب ذلك، أما في القرنين التاسع عشر والعشرين فإننا لم نتمكن من التصدي للهجمات الخارجية لشدة وطأة التهديد الخارجي، ومن ثم بدأ فشل الأمن القومي العربي تدريجيًا، وامتد إلى حالة فشل حضارية شاملة.

الدولة القومية والأمن القومي العربي

كان د. حامد ربيع يتحدث عن الأمن القومي العربي وما يحيط بالأمة من مخاطر بحالة إنكار للدولة القائمة، ووجوب وجود استراتيجية لأمن قومي عربي مع تأكيده غياب أداة تحقيق ذلك وهي الدولة القادرة على تحقيق هذا الأمن، سواء على المستوى القانوني أو باعتبارها الراعية للمصلحة العامة داخليًّا أو خارجيًّا أو غير ذلك. فلم توجد دولة في

مصر على مدار سبعة آلاف سنة، وإن كانت هناك مركزية لمن عاشوا في هذه الأرض. واللحظات التي جسدت الدولة بهذا المعنى كانت قليلة، وبعناصر غير مصرية وغير عربية، فلم يكن هناك إدراك من القيادات لمعنى الدولة أو دورها.

وقد تحدث د. حامد ربيع عن معنى مختلف للدولة حينما تحدث عن مفهوم «الولاية العامة»، وما له من قيم وسلطات وصلاحيات وأدوات ومؤسسات. وتحدث عن أن النهضة (القادمة) ستكون من الأطراف ومن دول إسلامية غير عربية وليس من القلب (الذي ضعف بسبب شد الأطراف).

الأمن القومي العربي بين الداخل والخارج

اعتادت النظم الاستبدادية الفاشلة- كما يذكر البِشري- أن تغطي مشكلات الداخل بإثارة مشكلات الخارج، حتى ولو كان ذلك بافتعال مشكلات خارجية وادعاء الوطنية لتغطية استبدادها. ولكن ما يحدث الآن- على نحو غير مسبوق- هو أن تلك النظم تغطي عدم الوطنية بالاستبداد، فتغطي المشكلات الخارجية بادعاء وجود مشكلات داخلية تصفها بـ»الحرب»، فتغطي سياستها الخارجية بحرب داخلية، ومن ثم ينتفي الحديث عن «أمن قومي»، بل تتحالف مع الخارج ضد ما تسميه «العدو الداخلي».

وتجدر الإشارة إلى أن د. ربيع لم يشِر في كتابه هذا إلى الصلة بين الأمن القومي العربي والأمن القومي التركي، علما بأن داود أوغلو في كتاب «العمق الاستراتيجي»، لديه رؤية واضحة في تداخل هذين المستويين، وأن نهاية نظام الحرب الباردة يوفر مناخا أفضل لتقارب العرب والأتراك معا. وقد تؤكد الأحداث في المنطقة منذ مطلع 2015 درجة التقارب الحاصلة في المصالح العربية والتركية في اليمن والعراق وسوريا.

ج) منظومات عوامل نجاح أو فشل أمن الأمة العربية (*)

• ويمكن قراءة منظومات أسباب نجاح أو فشل دور الأمة العربية، في نطاق الأمة الإسلامية، في البناء الفكري لمقدمة كتاب د. حامد ربيع على النحو التالي:

المنظومة الأولى: أخطاء الممارسات العربية:

- الاعتقاد أن خطابًا مملوءًا بالأكاذيب والسباب قادر على أن يغطي حقيقة الفشل. فمنذ أن قُدِّر للغوغائية أن تسيطر على العالم العربي أضحت هذه الأساليب قاعدة وتقليدًا.
- تصور أن ضجيجًا إعلاميًّا حول زيارة لزعيم أجنبي (نيكسون حينذاك) تستطيع أن تؤكد النجاح منقطع النظير للسياسة والساسة.
- عملية الاستئصال الجسدي للخصوم السياسيين تعبير عن هذه السذاجة.

(*) إعداد د. نادية مصطفى من واقع المقدمة العامة لكتاب د. حامد ربيع.

- لم يكُن وضع عقل أمة كاملة في السجون إيذانًا بالقضاء على إرادة المقاومة.

ومن المقولات الذهبية في الكتاب المرتبطة بهذه المنظومة: «السياسية الخارجية لا تنفصل عن السياسة الداخلية... إنها أداة تنفيذ السياسة الداخلية وكل من يتصور أن سياسة داخلية فاشلة قادرة على أن تقود إلى سياسة خارجية ناجحة يرتكب مغالطة حقيقية... السياسة الخارجية هي أحد وجوه السياسة القومية التي لا يمكن إلا أن تستمد قوتها من جسد يملك عناصر المناعة وقيادة صالحة للأخذ بزمام الموقف وتطويعه نحو الأهداف القومية»[1].

المنظومة الثانية: مسار الممارسة التاريخية ودلالاتها:

إن محاولة فهم الواقع المعاصر في المنطقة العربية دون العودة إلى الماضي بجميع عناصره ومتغيراته لن تؤدي إلا إلى تشويه الحقيقة التي نسعى إلى احتضانها. عناصر تلك الحقيقة التاريخية:

- إن الإرادة الأوروبية هي وحدها التي تتحكم في مصير الأمة العربية منذ القرن السادس عشر. وعندما نتحدث عن الأمة العربية في تلك الفترة فلابد وأن تختلط العروبة بالإسلام ليس فقط كمفاهيم سياسية بل وكحقائق اجتماعية.

1 – ص 6.

- الإمبريالية الأوروبية سوف ترتفع إلى قمتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعندئذ سوف تصطدم بالإيمان الإسلامي، ولكن رد الفعل لن يكون قبول التحدي والتكتل الإرادي وإنما القطيعة بين الحياة المدنية والقيم الدينية. الأولى سوف يُقدَّر لها أن تخنع وتخضع والثانية لن تفعل سوى أن تنطوي على نفسها بشجاعة ومقدرة ولكن بقصر نظر وجمود لابد وأن تدفع ثمنه. هذا الانطواء يسمح للقيم الإسلامية بأن تحمي ذاتها ولكنه كان لابد وأن يؤدي إلى تلك القطيعة التي لا تزال تعيشها الأمة العربية بين تلك القيم الإسلامية والحياة السياسية.
- إن التاريخ الإسلامي ومنذ حوالي ثلاثة قرون ابتعد عن الوجود العربي أو بعبارة أكثر دقة لم يعد محور تطور تلك الخبرة هو الإرادة العربية، لقد أضحى الإسلام هو الدولة العثمانية والدولة العثمانية بدورها لم تفعل سوى أن تكرر المأساة التي سبق ورأيناها من حيث علاقة الحضارة الإسلامية بالحضارة الأوروبية.
- منذ نهاية القرن التاسع عشر فُرِض على العرب أن يحاربوا في جبهتين: أوروبا الكاثوليكية وتركيا المسلمة... والخطأ الحقيقي الذي وقعت فيه القيادات العربية لم يكن مرده فقط ذلك التذبذب

بين التحالف مع أوروبا الغازية في مواجهة الدولة العثمانية ثم صدام ضد القوى الغربية عندما كشفت هذه عن وجهها الحقيقي مع فرقة عميقة المدى بين الإرادة العربية والتقاليد العثمانية... ولكن تلك القيادات غالطت تاريخها وتقاليدها التاريخية الثابتة.. فالأمة الإسلامية كانت وسوف تظل واحدة، وليس من تقاليد تلك الأمة الفرقة ولا التحالف مع الأعداء.

والتحالفات مع بعض الأمراء الكاثوليك كانت استثناءات في فترة الحكم العباسي عندما كان السلام العالمي لا يزال سلامًا إسلاميًّا، ومحور الإرادة التي تتحكم في مصير الإنسانية لا تزال بغداد ولا تزال فقط الكلمة الصادرة من عاصمة الإمبراطورية الإسلامية.

- أخطر الحقائق التي تعيشها الأمة العربية في هذه اللحظة هو الانفصام بين العروبة والإسلام. لأول مرة في تاريخ الإنسانية نجد الصدام العنيف بين قومية عربية وإيديولوجية إسلامية، فالحرب العراقية الإيرانية ليست مجرد خلاف حول حدود ولكنها صراع حقيقي بين مفهوم قومي للعروبة الإسلامية ومفهوم إسلامي للقومية الفارسية. وجاءت الإمبراطورية العثمانية لتقدم نموذجًا جديدًا: إسلامًا دون عروبة، وعندما وقفت القومية العربية تصارع لتأكيد ذاتها فصلت بين عقيدة إسلامية ونظام إسلامي سياسي.

- خلال تلك العصور الطويلة التي امتدت منذ انهيار الدولة الإسلامية الأولى وحتى اليقظة العربية في القرن العشرين لم يتوقف انتشار الإسلام كعقيدة دينية، والواقع أن هذا تعبير عن قوته، أو بعبارة أكثر دقة أن الضعف السياسي العربي لم يمنع من ترسيخ الأقدام للإسلام الديني والحضاري.
- أحد التساؤلات التي آن للفكر السياسي أن يطرحها هو حقيقة العلاقة بين المجتمعات الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية والوطن العربي.

من المقولات الذهبية في الكتاب المرتبطة بهذه المنظومة قول د. حامد ربيع: «عندما كنا نتحدث منذ عدة أعوام عن احتمالات الاستئصال العربي كنا نواجَه بكثير من عدم التصديق، واليوم أضحت تلك الظاهرة موضع التطبيق، وإذا كانت قاصرة على بعض أجزاء الأرض المحتلة، فإن هذا لا يمنع أنها تعبير عن سياسة قابلة لأن تطبق في جميع أجزاء الوطن العربي».

المنظومة الثالثة: أسباب الضعف:

مرحلة التراجع مرحلة جديدة اكتملت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وارتبطت بها تلك الأزمات المتلاحقة التي لا تزال المنطقة تعيش أحداثها:

- أزمة في القيم.

- أزمة في القيادات.
- أزمة في التطور.
- أزمة في البناء قبل الحديث عن أزمة التنمية.
- وما يسمى بأزمة الصراع العربي- الإسرائيلي.

المنظومة الرابعة: خصائص النجاح السياسي في التعامل الخارجي:

1. أول عناصر القوة في السياسة العربية التقليدية هو وضوح مفهوم الأمن القومي.

2. العنصر الثاني الذي يبرز واضحًا من متابعة تاريخ السياسة العربية هو مبدأ التماسك... إن المجتمع القومي في مواجهة المجتمع الخارجي، عدوًا كان أم صديقًا، هو قبضة واحدة، هو إرادة واحدة، ووجهة نظر واحدة؛ حيث تفنى الخلافات ويحل موضعها مبدأ التماسك.

3. المبدأ الثالث هو التدبر ووضوح الرؤية... إنه يفرض أن القيادة تملك تصورًا واضحًا لما تريد من حركتها كاستراتيجية أولا أي كتعامل كلي شامل، وكتكتيك ثانيًا..

4. أخطر ما تبرزه السياسة العربية من خصائص تعبيرًا عن قوة وأصالة تقاليد تلك السياسة هو ما نستطيع أن نسميه بمبدأ التمييز بين الوضع الداخلي والتعامل الخارجي... الفصل بطريقة قاطعة بين سياسته المحلية وصراعه الدولي.

وفي هذا الإطار يقول د. حامد ربيع: «المنطقة العربية من تقاليدها الثابتة- على الأقل خلال القرون الثلاثة الأولى في تاريخها الإسلامي- تعبر عن نموذج من أكثر تطبيقات الحنكة السياسية وضوحًا وقوة، هذا النموذج لم يستمد مصادره من فراغ تاريخي. إن قصة منطقة الشرق الأوسط قبل الانبعاث الإسلامي هي بدورها قصة للنجاح السياسي من حيث التعامل الخارجي. فماذا أصاب هذه المنطقة؟ هل أمة السياسة لم تعد تعرف السياسة؟»[1].

المنظومة الخامسة: الضعف الراهن:

بقدر وضوح تقاليد السياسة العربية خلال الفترة الإسلامية بقدر اختلال تلك التقاليد في عالمنا المعاصر بحيث يتعين على الباحث أن يتساءل: هل القيادات العربية المعاصرة لا تنتمي إلى ذلك التراث وإلى تلك التقاليد؟

استطعنا أن نمركز التحليل حول ستة عناصر أساسية: فهي أولًا سياسة غير مخططة، وهي ثانيًا سياسة متخلفة، ثم هي أيضًا سياسة لا تفهم مبدأ توزيع الأدوار، فإذا أضفنا إلى ذلك درجات ضعف الإرادة الذاتية وكيف أنها لا تزال تعيش في عقدة الخوف من المستعمِر الأجنبي، ثم إذا أضفنا من جانب آخر كيف أنها من حيث الواقع تعاني من انفصام فعلي بين المشرق العربي والمغرب العربي، لهالنا مدى ما تعبر عنه تلك السياسة من نواحي الفشل.

---

1 ص 13.

المتغيرات التي كان لابد وأن تقود إلى هذا الفشل بمظاهره المتعددة، خمسة متغيرات أساسية، تفصح بوضوح عن مدى انقطاع التقاليد وكيف أن المنطقة التي عرفت أقوى نماذج السياسة الخارجية تعيش اليوم أسوأ تلك النماذج.

1. افتقار تكامل الكيان السياسي، فالأمة العربية وهي متفرقة متجزئة متعددة الإرادات لا يمكن أن تملك نظامًا للممارسة أساسه تكامل مفهوم الأمن القومي. ولكن بقدر صعوبة بروز المفهوم في تلك اللحظة بقدر أهميته وازدياد خطورة نتائج عدم وضوح معالمه، ذلك أن القيادات الحالية فرضتها الإرادات الأجنبية وهي لا تستند إلى قوة سياسية حقيقية وإلى شرعية نظامية.

2. الخلط بين المشاكل القومية المصيرية وغيرها من المشاكل السياسية.

3. عدم وجود أجهزة التخطيط والتدبر وجمع المعلومات... بل إن هناك معلومات منشورة يتم تسريبها عمدًا لإيقاع صاحب المصلحة في الخطأ، وهذا يفسر أهمية الخبراء المتخصصين في تفسير المعلومات.

4. سيطرة شخصية القائد الأعلى على صنع السياسة الخارجية.

5. إن السياسة العربية ليست تعبيرًا عن أي مشاركة شعبية.

المنظومة السادسة: كيفية الخروج من الأزمة:

نلحظ كيف أن تطور المنطقة العربية لابد أن يقودنا إلى مفهوم الإسلام المكافح والإسلام كحركة تحرر في العالم المعاصر ينطلق من ظواهر ثلاث لابد أن تتكامل ليتكون من مجموعها نسيج واحد للتعامل الحركي: إصلاح، اكتشاف للذات، تأكيد للإرادة الواعية.

وهنا ترِد ثلاث مقولات متكاملة في مقدمة الكتاب[1]:

«العالم العربي يجب أن يتحول إلى أمة محارِبة، الأمة المقاتلة حيث كل امرأة تصير رجلًا وكل رجل معدٌ لبطولة، وحيث كل منزل يتحول إلى قلعة وكل مدينة تتحول إلى معسكر هو المحور الحقيقي للتطور الذي يجب أن تواجهه المنطقة العربية خلال الأعوام القادمة. وهذا التطور حتمية لا مفر منها لحل أي مشكلة من مشاكل الوطن العربي. والأمة المحاربة التي تعي تقاليد الجهاد في أنقى صوره تفترض المشاركة الشعبية، وكيف يمكن تصور تحقيق تنمية حقيقية دون مشاركة شعبية؟ وكيف يمكن تقبل مفهوم التطور الوحدوي في العالم المعاصر دون الرضاء الشعبي الكامل الذي سوف يكون السند الحقيقي للطبقات المحكومة ضد القيادات الحاكمة؟»

---

1 – ص 20، 21.

«إن الإصلاح يجب أن يتسع ليشمل إعادة كتابة الفقه.. اكتشافًا للأصالة وتمكينًا للتاريخ القديم من أن يترابط مع التاريخ المعاصر، إنه عملية إحياء للتراث ليس بمعنى نبش القبور للبحث عن الأصنام، وإنما دفع بدم جديد في جسد قادر على الحركة».

«الإسلام هو المنظِّم لحركة الرفض، وهو المحور لأبعاد الوظيفة الحضارية، وهو الجوهر الذي لابد وأن تنطلق منه العروبة القومية، وهو بعبارة أخرى أكثر دقة وتحديدًا هو الخالق لنظام القيم الذي يجب أن يسود تطوراتنا السياسية».

(3)

حول الدلالات الراهنة لرؤية

د. حامد ربيع لـ «الأمن القومي العربي»

مفهومًا ونظرية واستراتيجية

يحمل كتاب «نظرية الأمن القومي العربي» رؤية استراتيجية قدمها العلامة الدكتور حامد ربيع حول الأمن القومي العربي في حينه، ولكنها أيضًا رؤية ذات دلالات متجددة في فهم وتفسير الواقع العربي الراهن(*).

ويمكن تحديد أهم تلك الدلالات فيما يلي:

• د. حامد ربيع والأمن القومي العربي: كتابٌ يستعيد قيمته في هذا التوقيت خاصة، وكاتب صاحب مشروع فكري وهمٍّ حضاري تعكسه شبكة قضايا مؤلفاته، ومنها في شأن الأمن القومي بالإضافة لكتابنا هذا: «اتفاقية كامب ديفيد: قصة الحوار بين الثعلب والذئب»، و«نظرية القيم السياسية»، فتحدث مرارًا عن القيم السياسية العربية وأن نجاح تقاليدها من شأنه تحقيق معنى «القومي» و«العروبي» الحق. ومن مؤلفاته كذلك: سلسلة «سوف أظل عربيًّا»، وسلسلة «أمتي أمة القيم»، وسلسلة «احتواء العقل العربي»، وسلسلة «الحرب القادمة».

• الأمن القومي العربي همٌّ متجدد: فلا يكاد القارئ لكتاب د. ربيع يدرك أن العرب يطبقون نظريةً لفشل الأمن القومي وليس لبنائه ووضع

(*) من واقع اتجاهات النقاش، تحرير أ. ماجدة إبراهيم.

استراتيجيته كما أراد ربيع. ولهذا الفشل مظاهر كما أن له منابت وجذورًا عالجها الكتاب لتخطي الخلل الفكري وسوء الإدراك لدى صانعي القرار العرب لقضية الأمن القومي العربي. والإدراك قضية مركبة تستلزم الوعي على أبعاد الفكر والحركة، وعلى مستويات الواقع في المواقف والمؤسسات وتفعيل الإمكانات. إن منهجية النظر والتناول للأمن القومي العربي مازالت مأزومة وتشهد سوء إدراك يجعل الوعي بها منعدمًا، بالإضافة إلى ضعف تجسُّد القومية العربية سياسيًّا حيث تعتبر حالة فكرية أكثر منها سياسية، علاوة على زيادة وطأة الخارج على الداخل وكيف أضحت من الإشكاليات المزمنة للأمن القومي العربي خلال قرني الاستعمار، الأمر الذي أحدث تحولا سلبيًّا في الأمن القومي العربي بشكل كبير تكرس إلى يومنا هذا ومشهده الراهن بين انهيار وتفكك لدول عربية وتدخل بقوى مشتركة لمصلحة بعض الدول.

- إشكاليات الأمن القومي بين ضرورات الأمن القومي الجماعي وتجزئة الأمن القُطري للبعد القومي، فالدولة الحديثة جزأت العرب والمسلمين وأنشأت دولًا (بعد سايكس بيكو لاقتسام المنطقة العربية ومؤتمر برلين 1884–1885 لاقتسام القارة الأفريقية) لا تستطيع بأي حال حماية الأمن القومي ولو جماعيًّا ما دامت مجزَّأة، وأثر بُعد الهوية على تعريف مصادر التهديد (قطرية وطنية، أم قومية، أم إسلامية، أم دوائر متحاضنة ولكن كيف؟ ومتى؟). فعلى النظم العربية أن تعي كيف يجب أن تدير علاقاتها البينية مع الدول الإسلامية، فلا تحقُّق لاستراتيجية أمن

قومي عربي إلا إذا تجاوزنا الصراعات والخلافات البينية إلى استراتيجية مواجهة بل وجهاد ضد العدو التاريخي لبلادنا وقوميتنا. إذًا فالقضية ليست مجرد النظرة التحليلية للأمن القومي بين بعده القطري وأولوياته ولو على حساب الأمن القومي والإقليمي، ولا الأمن الجماعي لعدة دول تقرر التدخل العسكري في دولة جوار عربي دون وعي حقيقي بتوابع ذلك من مثل صبِّه في صالح العدو الصهيوني وضياع قضايانا معه... فالتجزئة دائمًا تنتج مشكلًا أمنيًا.

القضية إذًا هي عدم الانزلاق من التحليل إلى التفكيك كمنهج للنظر والتناول لقضية محورية كالأمن القومي، فأمن قطر عربي لابد ألا يتعارض مع الأمن القومي العربي ولا الإسلامي بمفهومهما الاستراتيجي.

ومن هنا، فتخصيص جانب من الكتاب عن الأمن القومي المصري جاء انطلاقا من اعتبار مصر دولة محور في الأمن القومي العربي؛ فكما يقال «إن الشرق يحمي مصر ويحتمي بها أيضًا»، وحينما تستقل إرادة الدول ذات القيادة والمحورية في الإقليم يتحقق جانب مهم من مقومات نجاح استراتيجية للأمن القومي.

- في المقابل، فالأمن القومي الإسرائيلي واقعيًّا كان ولا يزال- منذ كتب د. ربيع وللآن- هو الأمن القومي المتحقق فعليًا في منطقة الشرق الأوسط. لكن المهم فعلًا هو استدعاء تنظيرات ربيع في سياق: كيف نواجه التوسع الاسرائيلي؟ واقع التبعية العربي الراهن نتج عن تراجع قضية

الصراع مع إسرائيل في الوعي العربي خاصة الرسمي منه، فضلًا عن تراجع الوعي لدى عموم العرب والمصريين بصفة خاصة. فسؤال: من العدو؟ تختلف حوله الإجابات الآن بعد أن كان العدو واضحًا ومحددًا: إسرائيل والاستعمار.

- أقاليم القلب والجناح والثغور، مدخل مهم لوضع استراتيجية الأمن القومي؛ فربيع تحدث عن أن النهضة القادمة ستأتي من دول الأطراف (ماليزيا، إندونيسيا، تركيا) وهذه الأطراف من شأن قوتها أن تجعل القلب يتماسك. ومن ثم، فالأمن القومي ليس أمن الذات القُطرية فحسب وإنما أمن الكيان ومواجهة مصادر التهديد التي باتت تهدد الداخل والبينيَّ من قِبل الخارج عبر هجمات خلال مراحل تاريخية، في العصر الحديث والمعاصر، ممتدة تزداد وطأتها حاليًا، وبالتالي من الأهمية بمكان إدراك ضرورة تحقيق أمن الأمة قلبًا وأطرافًا حتى تتحقق مهمة الأمة ودورها ووظيفتها الحضارية، وهل هي عالمية؟

وفي الختام،

يمكننا استنطاق كتابات د. ربيع: بين أزمة ربيع وأزمة الربيع العربي: كيف تستعاد أزمة ربيع للخروج من أزمة العرب والربيع العربي خاصة مع تكالب الخارج عليه. فيمكن للقارئ تلمس مجموعات من الظواهر في ضوء كتاب الأمن القومي العربي:

- ظواهر تتراجع: كالعروبة، والجامعة العربية، ...

– وظواهر تتقدم وتتحكم: كالظاهرة الإسرائيلية، والهيمنة الأمريكية، والظاهرة القُطرية...

– وظواهر مأزومة: وعلى رأسها الأمة ذاتها وكيانها، من حيث نقص شعورها بهويتها ووجودها وتحققها.

– وظواهر غائبة: كالديمقراطية (فيتحدث الكتاب عن إرادة الأمة لكنه لا ينتظر تحقق الديمقراطية في الأفق القريب منه مما يزيد الأمر لديه تأزمًا).

– وظواهر جنينية: كالظاهرة الإسلامية (الصعود الإسلامي).

– وظواهر منتظَرة: حيث يشير من طرف خفي إلى أن الواقع ينتظر ثورة، لعدم إمكانية استمرار الأوضاع المتردية، وأنها لا يمكن أن تتغير تغييرًا إصلاحيًّا.

فكيف نستفيد إذًا من تلك الأزمة التي عاصرها د. ربيع في الخروج من الأزمة الراهنة؟ تمثَّل جوهر الأزمة– في رؤية ربيع– في الاستبداد المركب الذي يحيط بالأمة ويصعب الخروج منه، بما يحقق «أمن الاستبداد»، وهو ما يمكن في ظله الحديث الآن عن «أمن الثورة» وكيف يمكن أن يتحقق؟

ومن ثم، يمكننا استكشاف ملامح نظرية لأمن قومي عربي «ثوري» في ضوء الكتاب والكاتب:

- كاستراتيجية حماية وأمن الثورة (لو كان ربيع حيًّا ماذا كان قائلًا): التخطيط الثوري، والأدوات والتكتيكات الثورية، والتطبيق بالنجاح والفشل، والاستراتيجية المستقبلية.
- وكالمقومات الأساسية للنجاح الثوري: كالتماسك عبر المنطقة وتحويلها إلى «ثورة قومية» لحماية الأمة وتحقيق الأمن القومي الحقيقي للبلاد والعباد.

سلسلة الوعي الحضاري

1. أ.د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا (1)، 2011.
2. أ.د. نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، 2011.
3. أ.د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا (2)، 2011.
4. أ.د. نادية مصطفى، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي: من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ، 2012.
5. نادية مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (محررون)، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، 2013.
6. د. سيف الدين عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، 2014.
7. المستشار طارق البشري، أمتي في العالم: مقدمات الحكيم البشري، 2014.
8. د. نادية مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، 2014
9. د. عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه مصر، 2014.

10. سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005 – 2013)، 2014.

11. عايدة العزب موسى، قرن الرعب الأفريقي: الغزو والمقاومة، 2014.

12. د. نادية مصطفى، قراءات في فكر أعلام الأمة، تقديم: د. سيف الدين عبد الفتاح، 2014.

13. د. عبدالفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة (قيد الطباعة).